



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل

مدحولة السيد زعيماني بلقاسم وزير العدل، حافظ الأخوات.
رئيس وفد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة
من أجل مكافحة الفساد

نيويورك، 04 - 02 جوان 2021

السيد الرئيس،

يشرفني في البداية، أن أعرب لكم باسم الجزائر عن تهانينا الحارة لتوقيم رئاسة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الأولى من نوعها في مجال مكافحة الفساد، ونعبر لكم عن دعمنا الكامل لإنجاح هذا الاجتماع الهام.

السيد الرئيس،

بادئ ذي بدء، تجدد بلادي التزامها التام بتنفيذ اتفاقيتي الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحة الفساد وكذلك الاتفاقيات الإقليمية التي صادقت عليها في هذا المجال وثقر بالدور الذي تلعبه آلية الاستعراض في تحسين تنفيذ الاتفاقيتين الأمميةتين، وتؤكد بلادي عزمها علىمواصلة جهودها لتنقیح قانونها الداخلي بغرض موائمتها مع متطلبات المكافحة الصارمة لآفة الفساد في إطار احترام التزاماتها الدولية.

السيد الرئيس،

تعتبر بلادي أن الفساد عامل رئيسي في تدهور الأداء الاقتصادي وعقبة كبيرة في سبيل تحقيق التنمية ومحاربة الفقر كما يضعف أداء المؤسسات ويهدد استقرار المجتمعات وأمنها، وعليه، فإن محاربته والوقاية منه دور أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتجسيد قيم العدل وسيادة القانون وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

السيد الرئيس،

إن الجزائر تولي أهمية بالغة لمكافحة كافة أشكال الفساد وهي تسعى باستمرار لتعزيز فعالية منظومتها الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.

وفي هذا المسعى، تم استحداث السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020، كما يجري إعداد الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بإشراك كافة الأطراف المعنية.

إلى جانب ذلك، سيتدعم دور المجتمع المدني في الوقاية من الفساد من خلال إطلاق "الشبكة الوطنية للتزاهة" وذلك فضلاً عن مراجعة قانون الوقاية من الفساد ومكافحته لتكيفه مع التحديات المطروحة.

وقد تم مؤخراً، وضع آلية جديدة لتسخير عائدات الفساد التي تم حجزها ومصادرتها
تبعاً للأحكام النهائية التي أصدرتها المحاكم المختصة.

السيد الرئيس،

ما فتئت بلادي تحذر من تزايد الروابط بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والأنشطة
غير المشروعة الأخرى، كالاتّجار بالمخدرات والفساد وغسل الأموال والإرهاب وتمويله،
وتؤكّد من جديد على ضرورة تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في مجال استرداد
الموجودات وتسلیم المجرمين وكذا تبادل المعلومات ومساعدة القوانینية المتبادلة، وفقاً
للتشريعات الوطنية بهدف التضييق على المتورطين في قضايا الفساد وحرمانهم من
مكاسبهم غير المشروعة.

السيد الرئيس،

ثُجَّدَ بلادي دعوتها إلى جميع الدول الأطراف لتنفيذ التزاماتها الدولية بحسن نية
وتكييف الجهود وتقديم الدعم الفعلي لبعضها البعض، وتؤكّد أيضاً على أنّ إدارة الأصول
المسترجعة واستخدامها هي مسؤولية الدولة الطالبة وحدها وأنّ الأصول المستردة يجب
إعادتها دون شروط ومع الاحترام الكامل للحقوق السيادية للدول.

السيد الرئيس،

تُثْمِنُ الجزائر المسائل الواردة في الإعلان السياسي لهذه الدورة الاستثنائية كما
ترحب بتبني هذه الوثيقة التي جاءت شاملة ومتوازنة.
وبالرغم من أنّ هذا الإعلان السياسي لا يستجيب كلياً لطلعات جميع الأطراف،
إلاّ أنه يفتح آفاقاً ويعطي نفساً جديداً للاتفاقية وتنفيذها من خلال تناوله لبعض المسائل
المستجدة سيما فيما تعلّق باسترداد الموجودات مما سيسمح بتوجيه الجهود والإمكانات
والمساعدة الفنية نحو مواطن الضعف سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

شكراً سيدي الرئيس